

العوامل المؤثرة في تطبيق محاسبة عروض التجارة "دراسة ميدانية على صندوق الزكاة بمدينة مصراتة"

ا.د/ يوسف مختار صافار

yousef.safar@biz.lam.edu.ly

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع مصراتة

ا.د/ إبراهيم علي أبو شيببة

i.abushaiba@lam.edu.ly

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - فرع مصراتة

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراتة، ولغرض إنجاز هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف المنشودة، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل تأثير عدد من العوامل الميدانية والإدارية والتقنية والتشريعية على فعالية تطبيق محاسبة الزكاة لعروض التجارة. وقد تم اعتماد المقابلة الشخصية إلى جانب كوسيلتين لجمع البيانات، حيث تم إجراؤها مع موظفي ومسؤولي صندوق الزكاة، بالإضافة إلى عدد من المكلفين بدفع الزكاة والمستفيدين من خدمات الصندوق، بهدف الوصول إلى فهم دقيق للإشكالية التي تناولتها الدراسة.

قد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها أن صندوق الزكاة بمدينة مصراتة يواجه تحديات تنظيمية وإدارية واضحة تؤثر على دقة وكفاءة التطبيق، بالإضافة إلى نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في محاسبة الزكاة، وضعف في البنية التحتية التقنية المستخدمة في عمليات التسجيل والتحويل، كما بينت الدراسة عدم كفاية التشريعات والسياسات الحالية بما يتناسب مع متطلبات التطبيق الفعلي لمحاسبة زكاة عروض التجارة. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث الإطار التشريعي، وتطوير نظم العمل الإداري، وتوفير التدريب المناسب للكوادر البشرية، إلى جانب تعزيز الأنظمة التقنية الداعمة لتطبيق محاسبة الزكاة بشكل فعال ومنظم.

استلمت الورقة بتاريخ: 2026/02/14
وقبلت بتاريخ: 2026/03/25
ونشرت بتاريخ: 2026/03/26

الكلمات المفتاحية:
الزكاة، محاسبة الزكاة، عروض التجارة، صندوق الزكاة.

1-0 الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تعتبر الزكاة ركناً هاماً من أركان الإسلام، وفريضة مالية فرضها الله تعالى على المسلمين القادرين لتحقيق التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع وقد حث الإسلام على أداء الزكاة وبين فضلها العظيم في آيات كثيرة من القرآن الكريم وأحاديث عديدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد أنشأت العديد من الدول الإسلامية صناديق خاصة لجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، ومن بينها ليبيا حيث أنشئ صندوق الزكاة بمدينة مصراتة، ويقوم هذا الصندوق بجمع الزكاة من المكلفين بها ومحاسبتها وفقاً للضوابط الشرعية، ثم توزيعها على الفئات المستحقة للزكاة.

وتعد محاسبة الزكاة من أهم فروع المحاسبة في الدول الإسلامية، حيث تكتسب أهمية كبيرة نظراً لكونها فرضاً على أغنياء المسلمين؛ لدعم الفقراء والمحتاجين، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي في المجتمع، قال الله تعالى في كتابه الكريم: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" (التوبة: 104)، مما يؤكد على دور الزكاة في تطهير النفس وتنقية الأموال.

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً" (متفق عليه) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم (16)، هذا الحديث الشريف يبين مكانة الزكاة كركن أساسي من أركان الإسلام، مما يعزز من أهميتها في النظام الاقتصادي الإسلامي.

الزكاة تفرض على مختلف أنواع الأموال بشروط وأحكام محددة، وزكاة عروض التجارة (السلع التجارية)، ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الفريضة، يواجه تطبيقها في الواقع العملي العديد من التحديات والمشاكل، خاصة فيما يتعلق بحسابها وجمعها وتوزيعها بشكل فعال ومنصف.

تأتي هذه الدراسة الميدانية لتسلط الضوء على العوامل التي تواجه تطبيق زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته، وذلك في محاولة للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل، وتحسين عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وفقاً لما أمر الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

1-2 الدراسات السابقة:

- **دراسة بكر (2021):** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في قياس الدخل المحاسبي مع المبادئ الشرعية لزكاة المهن الحرة. اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن بين الجانبين المحاسبي والشرعي، وتوصلت إلى أن الدخل المحاسبي وفق الأسس التقليدية لا يتطابق تماماً مع الدخل الخاضع للزكاة، وإن وُجد بعض التوافق الجزئي. وأوصت بضرورة التزام أصحاب المهن الحرة بالمبادئ الشرعية، وتفعيل التعاون بين النقابات المهنية ولجان الزكاة، إلى جانب إعداد دليل استرشادي لتطبيق محاسبة الزكاة وفق الأصول الشرعية والمحاسبية.
- **دراسة علي (2016):** تهدف هذه الدراسة المعايير المحاسبية المستخدمة في تحديد وعاء زكاة المستغلات وعروض التجارة، وركزت على أهمية تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية الملزمة لضمان عدالة القياس الزكوي. أوضحت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين دقة المعايير المحاسبية وصحة تحديد الوعاء الزكوي، مؤكدة أن الفكر المحاسبي يسهم في بناء أسس القياس العادل وفق المبادئ الإسلامية. وأوصت بتعزيز تطبيق المعايير الإسلامية في المحاسبة وتحديث النظم المحاسبية بما يحقق التكامل بين الجانبين الفقهي والمحاسبي.
- **دراسة صالح (2017):** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبرز المشكلات التي تواجه عملية تحديد وعاء الزكاة في النظام المحاسبي لشركات المساهمة السودانية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام برنامج (SPSS). أظهرت النتائج وجود معوقات تتعلق باختلاف وجهات النظر في تحديد الوعاء الزكوي، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المحاسبين ومحصلي الزكاة على أساليب القياس الموحدة وإجراء دراسات دورية لتحسين التطبيق العملي للزكاة.
- **دراسة السامرائي والشريدة (2019):** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة الزكاة في مملكة البحرين، وكشفت عن فجوة واضحة بين المدخلات الفقهية والمخرجات المحاسبية مما أدى إلى ضعف في دقة حساب الزكاة وتطبيقاتها. اعتمد الباحثان على تحليل آراء المراجعين والأكاديميين، وأوصت الدراسة بإدراج محاسبة الزكاة ضمن المناهج الجامعية، وتنظيم برامج تدريبية ودورات توعوية للمحاسبين والمجتمع، إلى جانب عقد الندوات المتخصصة لتعزيز فهم آليات تطبيق الزكاة وأثرها التنموي.
- **دراسة النيجوي ومصلي (2020):** تهدف هذه الدراسة واقع محاسبة زكاة عروض التجارة في ليبيا من خلال تطبيقها على صندوق الزكاة المحلي، مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي ومقابلات ميدانية مع المسؤولين. بينت النتائج أن قانون الزكاة الليبي لم يُطبَّق بالشكل الصحيح، إذ تُحسب الزكاة اعتماداً على بيانات مالية غير دقيقة وغير خاضعة للمراجعة. كما كشفت عن ضعف في معرفة المحاسبين بطرق احتساب الزكاة. وأوصت الدراسة بتكثيف الوعي المجتمعي والتعليمي بالزكاة، وإدراجها ضمن المناهج الجامعية لتخريج كوادر مؤهلة علمياً وعملياً.
- **دراسة الجاسر (2021):** استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى التزام شركات المساهمة السعودية بمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة في تقاريرها المالية وفقاً لمعيار الزكاة المعدل. اعتمدت على تحليل تقارير مالية منشورة لعام 2019، وتوصلت إلى أن التزام الشركات بمتطلبات العرض بلغ 83%، بينما كان الالتزام بمتطلبات الإفصاح 54% فقط، مما يشير إلى وجود فجوة في الشفافية المحاسبية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات الإفصاح الزكوي وتوحيد الممارسات المحاسبية بين الشركات.
- **دراسة قمبر وعمران (2021):** تناولت هذه الدراسة الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين فيه بمدينة طرابلس. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). أظهرت النتائج وجود مجموعة من المعوقات المحاسبية والتنظيمية والقانونية التي تحد من التطبيق الفعال لمحاسبة الزكاة، وأوصت بضرورة تطوير اللوائح القانونية وتوفير تدريب متخصص للمحاسبين العاملين في صناديق الزكاة.

- **دراسة الكدي واعي شو (2021):** هدفت الدراسة إلى قياس مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية إدراج محاسبة الزكاة ضمن المناهج التعليمية. استخدمت الاستبيان كأداة رئيسة وجمعت بيانات من 87 عضو هيئة تدريس. أظهرت النتائج وعيًا مرتفعًا لدى المشاركين بأهمية محاسبة الزكاة وضرورة دمجها في البرامج الأكاديمية، كما أوصت بضرورة تطوير المناهج المحاسبية وتأهيل الجامعات لإعداد كوادر قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل ومؤسسات الزكاة.
- **دراسة درويش وكويد: (2023)** هدفت الدراسة إلى تكيف الشركات التجارية مع أحكام الفقه الإسلامي من خلال تسليط الضوء على محاسبة زكاة الشركات التجارية وتطبيقاتها المعاصرة. تضمنت الدراسة حالة تطبيقية على شركة البوسفور بولاية سطيف، وأوصت باعتماد المعيار الكويتي لمحاسبة الزكاة نظرًا لسلطته ودقته في القياس الزكوي، ودعت إلى تعميمه على الشركات التجارية لضمان التوافق مع الأحكام الشرعية.
- **دراسة إسلام والزهرة (2023):** هدفت هذه الدراسة على توظيف نظام المعلومات المحاسبي في تحسين محاسبة الزكاة بالمؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة تطبيقية على شركة كوندور في الجزائر. أكدت النتائج على أهمية التفريق بين أنواع الزكاة المختلفة وضرورة تطوير الإطار القانوني والمؤسسي المنظم لمحاسبة الزكاة، وأوصت بإنشاء هيئة وطنية تُعنى بتطبيق وتنظيم الزكاة في المؤسسات الاقتصادية.
- **دراسة رفيده (2025):** استهدفت هذه الدراسة التعرف على أبرز التحديات التي تواجه المحاسبين الليبيين في تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على استبانة موجهة لعينة من المحاسبين. كشفت النتائج عن ضعف التأهيل العلمي والمهني، وغياب النماذج المحاسبية الموحدة، وقصور في الإلمام بالأحكام الفقهية الخاصة بالزكاة. وأوصت بإنشاء مؤسسة علمية متخصصة بشؤون الزكاة وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتوحيد منهجية احتساب زكاة عروض التجارة.

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

تتوافق الدراسة الحالية مع جزء كبير من الأدبيات السابقة في تشخيص التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة الزكاة، ولا سيما الفجوات بين الأطر الفقهية والمحاسبية، وصعوبة تحديد الوعاء الزكوي، وضعف الالتزام بالمعايير الشرعية والدولية. وقد دعت دراسات مثل السامرائي والشريدة (2019) إلى دمج محاسبة الزكاة في المناهج وتكثيف التدريب المتخصص، فيما ركزت دراسة بكر (2011) على توعية أصحاب المهن الحرة بالمبادئ الشرعية، وكما أكدت دراسات النيجوي ومصلي (2020) وقمبر وعمران (2021) أهمية رفع مستوى الوعي والتأهيل المهني للمحاسبين، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية كما أشارت الرفيده (2025) إلى أن نقص الكفاءات يمثل عائقًا رئيسًا يستلزم الاستثمار في تنمية الموارد البشرية المتخصصة. كما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها المباشر على محاسبة زكاة عروض التجارة، مع تقديم تحليل يجمع بين الأبعاد الإدارية والتقنية، ويقمّ أثر البنية الرقمية والموارد البشرية المؤهلة في تعزيز كفاءة التطبيق، كما تقدم الدراسة قراءة نقدية لمدى ملاءمة التشريعات والسياسات الحالية، متجاوزة الطابع الوصفي السائد في الأدبيات السابقة نحو منظور أكثر تكاملاً يدمج الجوانب المؤسسية والتقنية والتشريعية، بما يعزز إسهامها العلمي والميداني في موضوع محاسبة زكاة عروض التجارة.

3-1 مشكلة الدراسة:

تعد الزكاة حد اركان الدين الإسلامي الخمسة وهي أحد ركاز الاساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ تمثل أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي، وتعتبر زكاة عروض التجارة من أهم أنواع الزكاة لارتباطها المباشر بالنشاط التجاري وحركة رؤوس الأموال. غير أنّ التطبيق العملي لمحاسبة زكاة عروض التجارة في ليبيا يواجه العديد من التحديات التي انعكست سلبيًا على كفاءة صناديق الزكاة ودقة عمليات التحصيل والتوزيع.

كما أظهرت الدراسات السابقة، مثل دراسة النيجوي ومصلي (2020)، أن قانون الزكاة في ليبيا لم يُفعل بصورة صحيحة، حيث يتم احتساب الزكاة اعتمادًا على بيانات مالية غير دقيقة وغير خاضعة للمراجعة، مما أدى إلى تفاوت في المبالغ المحصلة وضعف مصداقية النتائج. كما بينت دراسة قمبر وعمران (2021) أن الإشكالات القانونية والتنظيمية تمثل عائقًا رئيسيًا أمام التطبيق الفعال لمحاسبة الزكاة، خاصة في الشركات المساهمة، الأمر الذي أدى إلى غياب العدالة والشفافية في تحديد الوعاء الزكوي.

وعلى الصعيد الأكاديمي، أشارت دراسة الكدي (2021) إلى قصور واضح في إدراج محاسبة الزكاة ضمن البرامج التعليمية الجامعية في ليبيا، مما نتج عنه ضعف في تأهيل الكوادر المحاسبية القادرة على تطبيق المعايير الشرعية والمحاسبية ذات الصلة. كما بيّنت دراسة رفيده (2025) أنّ المحاسبين الليبيين يواجهون تحديات كبيرة تتمثل في غياب الأدلة والنماذج الموحدة، إلى جانب ضعف الإلمام بالأحكام الفقهية الخاصة بالزكاة، مما أسهم في تعميق الفجوة بين الإطار النظري الفقهي والتطبيق العملي داخل المؤسسات الزكوية.

أما دراسة إسلام والزهرة (2023) فقد أوضحت أن ضعف البنية التحتية التقنية يُعد من أبرز العقبات التي تحد من فاعلية محاسبة الزكاة في ليبيا، حيث تفقر العديد من صناديق الزكاة إلى الأنظمة الرقمية الحديثة التي تُمكن من المعالجة المحاسبية الدقيقة وتسريع الإجراءات.

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين الإطارين الشرعي والمحاسبي لمحاسبة زكاة عروض التجارة وبين واقع تطبيقها في ليبيا، وهو ما يرجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، تشمل: القصور في التشريعات والسياسات التنظيمية، وضعف الكفاءات البشرية المؤهلة، وغياب النماذج المحاسبية الموحدة، ومحدودية البنية التحتية الداعمة. ومن خلال هذا فإن هدف من هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في البيئة الليبية، مع التركيز على صندوق الزكاة بمدينة مصراته كنموذج تطبيقي يمكن من خلاله تقييم واقع التجربة الليبية، واستخلاص سبل التحسين الممكنة.

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة في تطبيق محاسبة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟
وينبثق عن هنا مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي التحديات التنظيمية والإدارية التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟
2. ما مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وأثرها على كفاءة تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟
3. هل لتوفر البنية التحتية التقنية أثر على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟
4. هل التشريعات والسياسات الحالية كافية لدعم تطبيق فعال لمحاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟

1-4 أهداف الدراسة

توضح هذه الدراسة مجموعة من النقاط: -

- معرفة التحديات التنظيمية والإدارية التي تواجه تطبيق زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته.
- معرفة مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وأثرها على كفاءة تطبيق زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته.
- التعرف على مدى توفر البنية التحتية التقنية وأثرها على تطبيق زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته.
- معرفة مدى كفاءة التشريعات والسياسات الحالية لدعم تطبيق فعال لزكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته.

1-5 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على التحديات التنظيمية والبشرية والتقنية والتشريعية التي تواجه عملية التطبيق لمحاسبة زكاة عروض التجارة، كما تسهم الدراسة في إبراز إسهام الفكر المحاسبي في قياس وعاء الزكاة بدقة وموضوعية، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز الوعي بأهمية الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن قيمة هذه الدراسة أيضاً في الذي تقدمه من توصيات عملية تهدف إلى معالجة أوجه القصور القائمة، وتطوير آليات العمل الإداري والمحاسبي، وبناء قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في تحسين كفاءة إدارة الزكاة وتعزيز دورها في المجتمع.

1-6 متغيرات الدراسة:

تناولت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والتي تشمل:

جمع البيانات الأولية: من خلال مقابلات مع المسؤولين والموظفين في صندوق الزكاة بمدينة مصراته، توزع على من خدمات المكلفين بأداء الزكاة.

جمع البيانات الثانوية: من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع محاسبة الزكاة والمشاكل المرتبطة بها.

تحليل البيانات: باستخدام الأساليب المناسبة واستخلاص النتائج.

1-7 متغيرات الدراسة:

1-7-1 المتغير التابع :

تطبيق فعال لمحاسبة زكاة عروض التجارة ويقصد به تنفيذ عمليات حساب الزكاة بشكل دقيق ومنظم وفعال لتحقيق أهدافها الشرعية والاجتماعية.

1-7-2 المتغيرات المستقلة:

1. التحديات التنظيمية والإدارية: ويقصد به العقبات والمشكلات التي تواجهها المنظمات في تنظيم وإدارة أعمالها بفعالية، فيما يتعلق بصندوق الزكاة، ويمكن أن تتضمن التحديات التنظيمية والإدارية، حيث ان الدراسات تشير إلى أن النظام الإداري الجيد يساهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل البيروقراطية.
2. الموارد البشرية المؤهلة: ويقصد به يجب على الموظفين امتلاك المهارات اللازمة ومعرفة كيفية احتساب زكاة المال، الموظفون المدربون والمؤهلون يمكنهم تنفيذ عمليات المحاسبة بدقة وكفاءة أكبر.
3. البنية التحتية التقنية: ويقصد به الأنظمة والأدوات التكنولوجية المستخدمة في عمليات جمع ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بالزكاة، التقنيات الحديثة تساهم في تسهيل جمع البيانات وتحليلها، مما يحسن من دقة العمليات المحاسبية، التقنيات الحديثة تساهم في تسهيل جمع البيانات وتحليلها، مما يحسن من دقة العمليات المحاسبية.
4. التشريعات والسياسات: ويقصد به وجود قوانين وسياسات واضحة ومحدثة تضمن الامتثال وتسهيل عمليات جمع وتوزيع الزكاة، القوانين الواضحة والمحدثة تساعد في ضمان الامتثال وتسهيل عمليات جمع وتوزيع الزكاة، بمعنى أن القوانين الواضحة والمحدثة تساعد في ضمان الامتثال وتسهيل عمليات جمع وتوزيع الزكاة.

1-8 حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة المشاكل التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة غروض التجارة واعطى حلول لهذه المشاكل
- حدود مكانية: كانت دراستنا مقتصرة في دراسة ميدانية إلى صندوق الزكاة فرع مدينة مصراته.
- حدود زمنية: (2024-2025).

2-0 الإطار النظري**2-1 الزكاة:**

تعتبر الزكاة من الفروض المالية الأساسية في الإسلام، حيث تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التوازن الاقتصادي في المجتمع. كما جاء في القرآن الكريم: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" (التوبة: 103) وفي قوله تعالى "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ" (البقرة: 43)، مما يؤكد على أهمية هذا الركن، ووفقاً للحديث النبوي الشريف: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً" (رواه البخاري)، يبرز دور الزكاة كأحد أركان الإسلام الخمسة.

2-2 تعريف الزكاة:

الزكاة في اللغة تعني النماء والزيادة، وتأتي أيضاً بمعنى الطهارة والبركة والمدح، حيث يقال "زكا الزرع" أي نما وزاد، وتستخدم الزكاة للدلالة على التطهير، وكما أنها من الكلمات المشتركة، إذ تشير إلى المال المزكى وكذلك إلى فعل التزكية، وبناءً على هذا المعنى اللغوي، فإن الزكاة تجمع بين عدة جوانب: النماء الذي يعني الزيادة، والطهارة التي تدل على النقاء، البركة التي تعني الكثرة، والمدح الذي يشير إلى الثناء الحسن. (هباب: 2017).

تعرف الزكاة "هي أحد أركان الإسلام، وهي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص وتجب في السائمة من بهيمة الأنعام -والخارج من الأرض وما في حكمه من العسل -والأثمان وغروض التجارة" (شموط، 2022: ص45).

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف محاسبة الزكاة على أنها النظام المحاسبي الذي يهدف إلى تحديد وتقييم وحساب الزكاة الواجب إخراجها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تحديد الأصول الزكوية وتقييم قيمتها، وحساب مقدار الزكاة المستحقة، وتوزيعها على المستحقين حسب الفئات الشرعية.

2-3 زكاة عروض التجارة

يقصد بعروض التجارة كلما أعد للبيع لأجل الربح، فيما عدا النقدين الذهب والفضة، وتشمل المعاملات الخاصة ببيع العقارات والمنقولات والآلات والأثاث والسيارات والملابس والمنتجات الغذائية والزراعية والمنتجات الحيوانية وأدوات البناء والمعدات وغيرها. يقصد بعروض التجارة الأشياء المتخذة للبيع أو الشراء بنية التجارة لغرض الكسب وتختلف عروض التجارة عن عروض القنية التي تعد للاقتناء والاستعمال الشخصي لا للبيع والتجارة، وهذه لا زكاة فيها، وبالتالي لا تدخل من ضمن وعاء الزكاة (ملك: 2020).

خصائص زكاة عرض التجارة: (ملك: 2020)

يمكن تفصيل خصائص الزكاة عروض التجارة على النحو الآتي:

1. هي زكاة تفرض على رأس المال العامل المتداول عن طريق البيع والشراء لغرض الكسب، ولا يدخل في نطاقها عروض القنية الأصول الثابتة التي يستعين بها التاجر في أداء نشاطه.
2. مقدار الزكاة المستحقة هو 2.5% من رأس المال العامل.
3. تؤدي إذا بلغت النصاب (85) غراماً ذهباً في نهاية الحول.
4. الشركات المساهمة تقوم بحساب وإخراج الزكاة نيابة على المساهمين؛ لذلك ينظر إلى نصابها ككل وليس لكل مساهم على حدة.
5. بالنسبة لشركات الأشخاص ينظر لكل شخص على حدة عند مراعاة النصاب وحساب الزكاة.
6. المشروعات الصناعية تعامل معاملة المشروعات التجارية.

2-4 مصارف الزكاة:

حيث يقصد بالمصرف هنا في الآية اصطلاحاً هو الجهات الثمانية التي تم ذكرها في القرآن الكريم لصرف الزكاة إليها، كما جاء في كتابه بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة التوبة آية 60).

1. الفقراء: وهم الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة لأنهم لا يملكون ما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الطعام واللباس والمأوى، ولا يملكون المال ولا مصدر دخل يمكنهم من تحسين حياتهم، ووفقاً لهذا يكون الفقراء في وضع أصعب من المساكين، لكن ما يميز الفقير هو تعففه وكرامته، حيث لا يسأل الناس عن احتياجاته بشكل مباشر أو ملح (ملك: 2020).
- والله سبحانه وتعالى وصف الفقراء في القرآن الكريم بقوله:
قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ النَّعْفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيْمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 273).
2. المساكين: المساكين هم الفقراء الذين يتجنبون السؤال عن المساعدة، فالمسكين هو الشخص الذي لا يجد من يساعده أو يتصدق عليه، ولا يُقبل على سؤال الآخرين للحصول على العون (جميلة وخديجة: 2018).
3. العاملون على الزكاة: العاملون على الزكاة هم الأشخاص الذين يقوم الإمام (الحاكم) أو نائبه بتعيينهم لجمع الزكاة، ويتضمن على جميع الأفراد المسؤولين عن المهام المتعلقة بجمع الزكاة وتوزيعها، وبالإضافة إلى عمله تخزينها وحرصها ورعايتها وكما يشمل ذلك أيضاً توثيق المعلومات المتعلقة بالزكاة وإعداد السجلات اللازمة، وأي أنشطة أخرى ذات صلة بالزكاة (ذبيح: 2015).
4. المؤلفة قلوبهم: "هم الذين تألف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام أو التثبيت عليها" (الشاوش، 2014، ص42) وبعبارة أخرى هم مجموعة من الأشخاص الذين يراد تقوية إيمانهم وجمعهم حول الإسلام، إما لضعف إيمانهم، أو لكف الأذى عن المسلمين، أو لجذبهم لدعم المجتمع الإسلامي.
5. وفي الرقاب: "هو ان يصرف جزء من أموال الزكاة في فك رقاب العبيد والأرقاء، وتحريرهم من الرق والعبودية." (الشاوش، 2024، ص44)
6. الغارمين: وهم الذين استغرقتهم الديون لسد حاجاتهم الضرورية أو لكساد تجارتهم أو مصانعهم، لسبب خارج عن إرادتهم، أو لتحملهم نفقات مالية لبعض المصالح العامة كإصلاح ذات البين، فهؤلاء وأولئك يعطون من الزكاة بقدر ما يقضي ديونهم ويرد إليهم معنويتهم في الحياة.
7. في سبيل الله: حيث يشير هذا النوع من مصارف الزكاة إلى المسافر الذي ينقطع به الطريق؛ لغرض مشروع، مما يمنعه من الاستفادة من ماله، حيث يُعتبر هذا المصرف عوناً لمن لا مأوى له، وقد أمر الإسلام بمساعدتهم، وتُعد عناية الإسلام بالمسافرين نوعاً من التكافل الاجتماعي الفريد.
- ويشترط في ابن السبيل أن يكون سفره في غير معصية، ويشمل لمغادرة وطنه قسراً، والطلاب، والمرضى، والنازحين واللاجئين، إضافة إلى الدعاة والحجاج والمعتمرين الذين انقطع بهم السبيل.
8. ابن السبيل: وهو المسافر المجتاز في بلد آخر وليس لديه من المال ما يعينه على سفره وعلى تغطية حاجاته، هذا الشخص مستحق للزكاة حتى يكمل سفره ويعود إلى بلده، حتى وإن كان هذا الشخص غنياً في بلده الأصلي.

2-5 محاسبة الزكاة:

تعتبر محاسبة الزكاة من المعارف التي تهتم بدراسة المعايير والقواعد المستمدة من الشرع والواجبة التطبيق حتى يتسنى قياس المركز المالي لكل مكلف وتحديد الوعاء ومدى خضوعه للزكاة من عدمه حسب ما تسفر عنه تلك العملية وذلك من خلال بيان دور الفكر المحاسبي في تحديد الوعاء بإتباع القواعد والأسس المحاسبية التي تساهم في التطبيق السليم وربط ذلك بمبادئ الفكر المالي الإسلامي (ارفيده، 2025).

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية تُستخدم في تقييم واتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من هذه المعلومات. وفي الأونة الأخيرة، تم تعريف المحاسبة وفقاً لمفهوم المعلومات على أنها نشاط خدمي يهدف إلى تزويد المستخدمين بمعلومات كمية مفيدة، والتي تكون بطبيعتها المالية، حول أنشطة المنشأة الاقتصادية، وذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية لاختيار البدائل المتاحة". (عبد القادر، الحبيب: 2015، ص44).

ومن خلال التعرقات السابقة يمكن تعريف محاسبة الزكاة على أنها النظام المحاسبي الذي يهدف إلى تحديد وتقييم وحساب الزكاة الواجب إخراجها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال تحديد الأصول الزكوية وتقييم قيمتها، وحساب مقدار الزكاة المستحقة، وتوزيعها على المستحقين حسب الفئات الشرعية.

2-6 محاسب الزكاة:

ليس كل محاسب يستطيع حساب مقدار الزكاة والأنصبة حسب الأحكام الفقهية نظراً لخصوصيتها، فمحاسب الزكاة موظف إداري لدى المؤسسة الخاضعة للزكاة، كما قد يكون مستقلاً في مكتب خاص به يستشير به الناس في حساب زكاة أموالهم، أو قد يكون محاسب المؤسسة نفسه محاسب الزكاة، وذلك بتوفر شروط ومعايير محددة وكما قد يكون محاسب الزكاة ضمن مصرف العاملين عليها إذا كان يعمل في المؤسسات العمومية الخاصة بالزكاة مثل " صندوق الزكاة" (سفيان، 2025).

يمكن القول ان محاسب الزكاة هو شخص مؤهل بشكل عالمي وعلمي لحساب الزكاة وفوائدها على نيلها السيطرة الشرعية والأسس المحاسبية المعتمدة، يجب أن يكون لديها معرفة بكتاب الله وسنة رسوله، وفهم فقهي للزكاة، وقدرة على تحديد الخاضعين والمستحقين للزكاة، بالإضافة إلى مهارات إعداد التقارير الزكوية (السامرائي والشريده، 2019).

2-7 أهداف محاسبة الزكاة:

تعد الزكاة رابطة دينية تجمع بين الإنسان وربه من جهة، ومن المجتمع الذي يعيش فيه من جهة أخرى، وليس هدف الإسلام من الزكاة هو جمع المال أو مساعدة الفقراء فقط، وإنما هو تطهير الالية للنفس المؤدي للزكاة، وحيث أن الزكاة تعد أول تشريع منظم في سبيل تحقيق ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية، ومن ثم فالزكاة لها أهداف ذات صيغة اجتماعية كمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، والأخذ بأيدي الضعفاء من الفقراء، والمساكين، والغارمين، وأبناء سبيل.

لكي يتسنى ذلك فإن تحديد وعاء الزكاة لا يخرج عن كونه هدفاً من أهداف محاسبة الزكاة من خلال إعطاء صورة واضحة للثروات والأنشطة المختلفة، وبعد ذلك فإن محاسبة الزكاة تستمد أهدافها من أهداف الزكاة لكونها مستمدة من الشريعة الإسلامية (اعليجة، 2020).

2-8 قواعد محاسبة الزكاة:

تعتمد محاسبة الزكاة على مجموعة من القواعد الأساسية التي تضمن تحقيق أهدافها الشرعية والاجتماعية وهذه القواعد المستمدة من الفكر الإسلامي، تراعي طبيعة المال النامي، وتُحقق التوازن بين حق المزمكي والمستحق للزكاة.

1. قاعدة السنوية (الحول): يُعتبر مرور حول كامل على المال المملوك شرطاً أساسياً لوجوب الزكاة فيه. والحول هو المدة الزمنية التي يُقدر فيها نمو المال، حيث يُنظر إلى المال بعد مرور حول كامل لتقييمه وإخراج الزكاة المستحقة.

2. قاعدة استقلال السنوات المالية: تُعتبر كل سنة مالية مستقلة عن غيرها في حساب الزكاة. فلا يُحسب الذي أنفق من المال قبل الحول، ويُزكى المال الموجود عند نهاية الحول، مع مراعاة ما سيأتي من قواعد.

3. قاعدة النماء (حقيقة أو تقديرًا): تجب الزكاة على المال النامي، سواء كان هذا النماء حقيقياً (مثل الأرباح) أو تقديرياً (مثل قيمة غروض التجارة)، فالزكاة لا ترتبط بتحقق النماء الفعلي بالبيع، بل بوجوده، سواء تحقق بالبيع أم باقي المال على حاله.

4. قاعدة المقدرة التكلفة (النصاب): تُراعي محاسبة الزكاة قدرة المكلف على دفع الزكاة، وذلك بتحديد حد أدنى للمال الخاضع للزكاة، وهو ما يُعرف بـ "النصاب"، ويهدف هذا إلى عدم إرهاق المسلمين بتكاليف تفوق قدرتهم.

5. قاعدة الزكاة على الإيراد الصافي: تُحسب الزكاة على الإيراد الصافي بعد خصم التكاليف والمصروفات الضرورية للحصول على هذا الإيراد، وهذا يُخفف على المكلفين ويُراعي ظروفهم المالية.

6. قاعدة تبعية المال: يُؤخذ في الاعتبار جميع أموال المكلف، سواء كانت داخل بلاد المسلمين أو خارجها، عند تحديد وعاء الزكاة، وتُضم هذه الأموال إلى بعضها البعض، وتُخصم الديون، ثم تُركى القيمة المتبقية.

7. قاعدة التقويم على أساس سعر الاستبدال الحالي (القيمة السوقية): يتم تقويم عروض التجارة في نهاية الحول لإخراج الزكاة على أساس سعر السوق الحالي، وهذا يضمن عدالة التقويم ومراعاة التغيرات في قيمة الأموال. يرى الباحث ان القواعد والمبادئ جزءاً من محاسبة الزكاة، وهي تضمن تحقيق أهدافها بكفاءة وعدالة، وتطبيق هذه القواعد والمبادئ بشكل صحيح يساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وتنمية المجتمع، وتحقيق رضا الله عز وجل.

2-9 معيار محاسبة الزكاة:

تبرز الحاجة إلى وضع معيار محاسبي شامل خاص بالزكاة، يحقق متطلبات توحيد إجراءات محاسبة الزكاة داخل المؤسسات، والتقويم، والعرض، والإفصاح، والتحقق، وكما يضمن معالجة البنود المحاسبية وفقاً للتكليف الشرعي، وذلك بهدف تحديد دقيق للوعاء الزكوي ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار الاختلاف بين البيئات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تأثير التطورات الاقتصادية على البيانات المالية، ويتميز المعيار المحاسبي للزكاة باتباع منهجية متكاملة تستند إلى الأسس الشرعية للزكاة، مع تحقيق الانسجام الكامل بين الجوانب المحاسبية والضوابط الشرعية (علي، 2016).

2-10 المعايير المحاسبية المرتبطة بمحاسبة الزكاة:

تعتبر المعايير المحاسبية أداة أساسية في تنظيم وتوحيد إجراءات محاسبة الزكاة داخل المؤسسات، حيث تساعد على تحقيق العدالة والشفافية في احتساب وعرض الزكاة ضمن القوائم المالية. ومن أبرز هذه المعايير، المعيار المحاسبي رقم (9) الصادر على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والذي يختص بتنظيم المعالجة المحاسبية للزكاة، ويحدد طريقة قياس وعاء الزكاة والاعتراف بها كمصروف، إلى جانب متطلبات الإفصاح المالي عنها في التقارير الختامية للمؤسسة.

كما يوضح هذا المعيار كيفية التعامل مع الزكاة في حالات مختلفة، مثل ما إذا كانت المؤسسة تُخرج الزكاة نيابة عن المساهمين، أو تترك لهم حرية إخراجها بأنفسهم. ويهدف إلى تحقيق التوافق بين التطبيق المحاسبي والمتطلبات الشرعية، من خلال اعتماد آليات دقيقة وواضحة للتقدير والإفصاح.

ويعزز الالتزام بهذا المعيار من مصداقية البيانات المالية، كما يُساعد في تسهيل الرقابة الشرعية والمالية، خصوصاً في بيئات تتطلب وضوحاً عالياً في كيفية احتساب الزكاة مثل المؤسسات التجارية أو صناديق الزكاة الرسمية.

2-11 معيار الدولية الخاصة بالزكاة:

صدرت مجموعة من المعايير متعلقة بالزكاة منها:

أولاً: المعايير المرتبطة بمحاسبة الزكاة: تعتبر المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) إطاراً مرجعياً مهنيًا لتوحيد وتوجيه محاسبة الزكاة داخل المؤسسات المالية والتجارية، وقد أصدرت الهيئة عدداً من المعايير المحاسبية والشرعية التي تنظم جوانب القياس، والاعتراف، والإفصاح، والتقييم المتعلقة بالزكاة، من أبرزها:

المعيار المحاسبي رقم (9) – الزكاة 1999:

صدر هذا المعيار في يناير 1999م، ويُعالج الجوانب المحاسبية لمحاسبة الزكاة، ويحدد آلية قياس وعاء الزكاة، وكيفية الاعتراف بها كمصروف في القوائم المالية، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح عن المبالغ المستحقة والمدفوعة، وبيان ما إذا كانت المؤسسة تُخرج الزكاة عن نفسها أو نيابة عن المساهمين، وهدف المعيار إلى ضمان التزام المؤسسات بالضوابط الشرعية وتقديم إفصاح مالي موحد يعزز من الشفافية والمساءلة.

المعيار المحاسبي رقم (39) – الإفصاح المالي للزكاة 2021:

المعيار المحاسبي رقم 39 – التقارير المالية للزكاة (FAS 39)، الصادر باللغة الانجليزية بتاريخ 31 ديسمبر 2021، وتم إصداره باللغة العربية رسمياً في 26 ابريل 2022، جاء ليقع تحت اطار تطويري للمعيار القديم FAS 9 (الصادر عام 1998)، بهدف تعزيز مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح في معالجة الزكاة ضمن التنظيمات المحاسبية الإسلامية.

يعتمد المعيار، فيما يتعلق بزكاة عروض التجارة، على تحديد الأساس الزكوي – مثل صافي الأصول المتداولة أو راس المال التشغيلي – ومن ثم تطبيق نسبة الزكاة الشرعية (عادة 2.5%) عليه. كما يركز على توقيت الاعتراف (بما في ذلك الحول) وأوامر القياس، إلى جانب متطلبات الإفصاح التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والاتساق في التحليل المالي للمؤسسات الإسلامية.

المعيار الشرعي رقم (35) – زكاة الأسهم والسندات 2018

اعتمدت AAOIFI هذا المعيار في عام 2018م، ويُرَكز على زكاة الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات، ويوضح متى تجب الزكاة عليها، وكيفية تقييمها، والتمييز بين نية التملك بقصد الاستثمار أو المضاربة. ورغم أن المعيار لا يتناول عروض التجارة مباشرة، إلا أن مبادئه المحاسبية والشرعية المتعلقة بالتقييم العادل والقيمة السوقية تنطبق أيضاً على حالات مشابهة كمحاسبة زكاة المخزون التجاري.

حيث تعد هذه المعايير مجتمعة، أدوات مساعدة للمحاسبين والمؤسسات في بناء نظم محاسبة زكوية دقيقة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، كما تساهم في تعزيز الشفافية وتسهيل الرقابة المالية والشرعية داخل المؤسسات، بما في ذلك صناديق الزكاة في البيئة الليبية.

2-12 الفرق بين محاسبة الزكاة ومحاسبة الضرائب

رغم التشابه الظاهري بين الزكاة والضريبة، فإنهما تختلفان جوهرياً في الأساس والمقصد. الزكاة فريضة دينية وعبادة مالية فرضها الإسلام بشروط محددة كبلوغ النصاب وحولان الحول والنية، وتصرف في مصارف شرعية حددها القرآن الكريم، وغايتها تحقيق التكافل الاجتماعي وظهاره المال. أما الضريبة فهي التزام مالي تفرضه الدولة وفق قوانين وضعية لتمويل نفقاتها العامة، ولا ترتبط بالنية أو بالدين، ويمكن تعديلها أو إلغاؤها حسب السياسات الاقتصادية. كما تختلف محاسبة الزكاة عن محاسبة الضرائب في منهجها وأسسها؛ إذ تعتمد الأولى على قواعد فقهية لتحقيق الامتثال الشرعي، بينما تركز الثانية على تشريعات مالية لضمان الالتزام القانوني، مما يجعل لكل منهما نظاماً محاسبياً متميزاً يعكس طبيعته وهدفه الأساسي (سند، 2022م، ص 22-23).

2-13 خطوات تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وحساب مقدارها:

طرق تحديد وعاء زكاة وأسس قياس بنود الوعاء وفق معايير المحاسبة الدولية:
يعتبر تحديد وعاء زكاة عروض التجارة من العمليات الجوهرية في محاسبة الزكاة، نظراً لارتباطه المباشر بتحديد المبلغ الواجب إخراجه بدقة وموضوعية. ويُقصد بوعاء الزكاة: القيمة الإجمالية للأموال الخاضعة للزكاة بعد خصم الالتزامات الشرعية التي يجوز خصمها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية
حيث أوضحت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أن وعاء زكاة عروض التجارة يُحتسب بناءً على القيمة السوقية الجارية للسلع المعدة للبيع، وليس على أساس الكلفة التاريخية، وذلك لتحقيق العدالة بين المكلف والمستحق للزكاة، وتشمل عناصر الوعاء الزكوي: قيمة البضائع الجاهزة للبيع، والمواد الخام، والذمم المدينة المرجو تحصيلها، على أن يُخصم منها الديون المثبتة والواجبة السداد إذا كانت حالة ومؤكدة (AAOIFI, 2021).
كما جاء في دراسة دروم (2020) إلى أن أهم التحديات التي تواجه المحاسبين في تحديد وعاء الزكاة تكمن في غياب السياسات المحاسبية الموحدة، وتباين طرق تقييم المخزون، فضلاً عن ضعف دقة القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي إلى نتائج متفاوتة في حساب الزكاة.
كما أوضحت دراسة إسلام والزهرة (2019) أن العديد من المؤسسات تعتمد على اجتهادات فردية في احتساب الوعاء الزكوي، دون الرجوع إلى أدلة إرشادية أو برامج محاسبية متخصصة، وهو ما يضعف من دقة العمليات ويؤثر على مصداقية البيانات الزكوية.

2-14 العوامل المؤثرة على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة

تعتبر تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة من الجوانب المهمة في العمل الزكوي، ويتأثر بمجموعة من العوامل التنظيمية والتقنية والبشرية والتشريعية، ويسهم التعرف على هذه العوامل في تحسين دقة التطبيق ورفع كفاءة إدارة الزكاة وفق الضوابط الشرعية والمحاسبية.
1. **القصور التشريعي وأثره على محاسبة الزكاة في ليبيا:** من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق محاسبة الزكاة في ليبيا، هو غياب الأطر التشريعية المحدثة التي تنظم عملية التحصيل والاحتساب وفقاً للضوابط الشرعية، فقد أظهرت دراسة المصلي (2020) أن التشريعات المعمول بها قديمة وغير مفعلة، كما أن اللوائح التنظيمية لصناديق الزكاة لا تتضمن نصوصاً صريحة توضح دور المحاسب في احتساب الزكاة أو الإجراءات الواجب اتباعها عند تحديد وعاء الزكاة لعروض التجارة.
كما يؤكد قمبر (2021) في دراسته حول صندوق الزكاة بمدينة طرابلس أن غياب التنسيق بين الجهات التنفيذية، وضعف السلطة الرقابية، وساهم في وجود تباينات كبيرة في قيمة الزكاة المحصلة مقارنة بالقيمة المستحقة فعلياً، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير تشريعات موحدة تسند تطبيق محاسبة الزكاة وتضمن فعاليتها وشفافيتها.

1. **دور الموارد البشرية المؤهلة في تحسين محاسبة الزكاة:** يُعد توفر الموارد البشرية المؤهلة أحد الركائز الأساسية لنجاح أي نظام محاسبي، ولا سيما في مجال محاسبة الزكاة الذي يتطلب معرفة مزدوجة بالمفاهيم الشرعية والمحاسبية، وقد أظهرت دراسة السمراي والشرميدة (2019) في مملكة البحرين وجود فجوة واضحة بين المخرجات التعليمية والمعرفة التطبيقية التي يمتلكها المحاسبون بخصوص الزكاة، مما يؤثر سلباً على دقة العمليات الحسابية المرتبطة بها.
أما في السياق الليبي، فقد أشارت دراسة الكدي واعيشو (2021) إلى أن غالبية المحاسبين العاملين في صناديق الزكاة يفتقرون إلى التدريب المتخصص في هذا المجال، كما أن الجامعات الليبية لا تُدرّس محاسبة الزكاة كمساق مستقل، مما ينعكس على جاهزية الكوادر البشرية ويُضعف من فعالية التطبيق العملي.

2. **أثر البنية التحتية الرقمية على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة:** أصبحت البنية التحتية الرقمية عنصراً حاسماً في إدارة الزكاة، لا سيما في ظل التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المالي والإداري في الدول الإسلامية. وقد بينت دراسة

منشورة في المجلة السعودية للاقتصاد الإسلامي (2023) أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية والتطبيقات السحابية يساعد في جمع البيانات المالية وتحليلها بدقة، مما يسهم في تحديد وعاء الزكاة بدقة أكبر، وتقليل نسبة الأخطاء المحاسبية. أما في السياق الليبي، فإن غياب الأنظمة الرقمية المتكاملة داخل صناديق الزكاة يشكل تحديًا حقيقيًا أمام تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة، إذ تعتمد أغلب الصناديق على بيانات يقدمها المكلفون دون وجود أدوات تقنية فعالة للتدقيق والتحقق وقد أكدت على ذلك دراسة (النحوي ومصلي 2020)، موضحةً أن ضعف البنية التقنية يُضعف من كفاءة الأداء المحاسبي والرقابي. كما أشار (قمبر وعمران 2021) إلى أن غياب الأنظمة المحاسبية الإلكترونية يؤدي إلى خلل تنظيمي في احتساب الزكاة ويقوّض مستوى الشفافية والمصادقية في البيانات الزكوية.

3. أثر التعدد الفقهي على تحديد وعاء الزكاة وتقييمها: يمثل التعدد الفقهي بين المذاهب الإسلامية عاملاً مؤثرًا في تحديد الأسس التي تُبنى عليها محاسبة الزكاة، خاصةً في مسائل مثل النصاب، الحول، واحتساب الأرباح في عروض التجارة. وفي حين تعتمد بعض المؤسسات على الرأي الفقهي المالكي، تميل مؤسسات أخرى إلى الآراء الحنفية أو الشافعية، ما يؤدي إلى تباين في الممارسات المحاسبية.

وقد أشار د. القرضاوي (2010) إلى أهمية توحيد المعايير الفقهية في النطاق المؤسسي، من خلال الالتزام بما تصدره الهيئات الرسمية مثل هيئة كبار العلماء أو مجمع الفقه الإسلامي. بينما أكد تقرير AAOIFI (2022) على ضرورة تبني معيار شرعي موحد يُيسر للمحاسبين مهمة الاحتساب، ويُقلل من تضارب الاجتهادات، ويُعزز الشفافية أمام المكلفين.

4. دور معايير AAOIFI في ضبط محاسبة الزكاة: تُعد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) مرجعًا مهنيًا أساسيًا لضبط عملية محاسبة الزكاة داخل المؤسسات. ومن بين هذه المعايير، يُبرز كل من المعيار الشرعي رقم (35) الخاص بزكاة الأسهم والسندات، والمعيار المحاسبي رقم (9) المتعلق بالمعالجة المحاسبية للزكاة، أهمية تنظيم الجوانب الشرعية والفنية للتطبيق.

يركز المعيار رقم (35) على اعتماد القيمة السوقية العادلة كأساس للتقييم الزكوي، وهي قاعدة يمكن تطبيقها في تقويم عروض التجارة. أما المعيار رقم (9) فينظم القياس المحاسبي للزكاة، وتسجيلها كمصروف، والإفصاح عنها في القوائم المالية، مما يوفر إطارًا دقيقًا لتطبيق الزكاة بشكل منظم ومتسق.

5. تجارب دولية في محاسبة زكاة عروض التجارة:

للاطلاع على واقع تطبيقي ناجح، يمكن الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض الدول الإسلامية في تنظيم محاسبة الزكاة، مثل السعودية، الكويت، وماليزيا ففي المملكة العربية السعودية، تطبق الهيئة العامة للزكاة والدخل معايير إفصاح دقيقة حول الزكاة في التقارير المالية، وقد أظهرت دراسة الجاسر (2020) أن أكثر من 50% من الشركات العامة تمتثل لمتطلبات الإفصاح الزكوي وفق المعيار السعودي المعدل.

أما في الكويت، فقد طورت وزارة الأوقاف بالتعاون مع الجهات المالية "الدليل الكويتي لمحاسبة الزكاة"، والذي يُعد مرجعًا عمليًا يُنظم احتساب الزكاة وفق التشريعية مع مرونة تطبيقية عالية. هذا النوع من الأدلة يساهم في تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق، ويوفر إطارًا واضحًا للمحاسبين والمكلفين على حدٍ سواء.

3-1 المنهج العملي:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة على تطبيق زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته، ولعرض الوصول إلى هذا الهدف والحصول على إجابات دقيقة حول تساؤلات الدراسة، فقد تم إجراء دراسة ميدانية على صندوق الزكاة بالمدينة، تم من خلالها التركيز على عدد من المحاور الأساسية، منها: معرفة التحديات التنظيمية والإدارية التي تواجه تطبيق زكاة عروض التجارة، ودراسة مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وأثرها على كفاءة التطبيق، والتعرف على مدى جاهزية البنية التحتية التقنية وتأثيرها في عملية التطبيق، بالإضافة إلى تقييم كفاية التشريعات والسياسات الحالية في دعم تنفيذ فعال لهذه الزكاة.

وقد تم جمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين والموظفين المعنيين بتطبيق زكاة عروض التجارة داخل الصندوق، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بمحاور الدراسة، ليتم لاحقاً تحليل الإجابات بهدف الوصول إلى استنتاجات ونتائج تساهم في تقديم توصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تعزيز فعالية تطبيق زكاة عروض التجارة داخل المدينة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من صناديق الزكاة والمؤسسات التجارية، وتحليلها الاستنتاجية بهدف تحديد العوامل المؤثرة في تحسين محاسبة عروض التجارة. تم تكوين مجموعة من الأسئلة موجهة إلى مجموعة من المحاسبين الشرعيين والعاملين في صناديق الزكاة، وكانت بأسلوب المقابلات شبه مهيكلة لتوضيح الجوانب التطبيقية والقيود الواقعية.

3-2 صندوق الزكاة:

تعرف صندوق الزكاة: هو الجهة الرسمي المخولة شرعا وقانونيا بجباية الزكاة والصدقات وصرفها على مستحقيها وهذا الاختصاص لا يبرزها فيه أي جهة ذات نفع عام خاص، والصندوق يحظى برعاية مجلس الوزراء ويعمل وفق ما ذكر في الفئات الثمانية المذكورة في كتاب الله العزيز (تقرير صندوق الزكاة).
وتطبيقاً للأحكام الشرعية والقوانين واللوائح والضوابط الصادرة عن الجهات المختصة بما يتضمن جباية الزكاة والصدقات وصرفها على مستحقيها وفق الإجراءات المتبعة بالصندوق.
يعد صندوق الزكاة الجهة الرسمية المخولة شرعاً وقانوناً بتولي مهمة جمع الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها، وفقاً للضوابط الشرعية. ويتمتع الصندوق بصفة الحصرية في هذا الاختصاص، إذ لا تشاركه فيه أي جهة أخرى ذات طابع عام أو خاص، ويحظى الصندوق بإشراف ورعاية مجلس الوزراء، ويعتمد في صرف أموال الزكاة على ما ورد في مصارف الزكاة الثمانية المنصوص عليها في القرآن الكريم، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الموارد إلى الفئات المستحقة (تقرير صندوق الزكاة).

أنشأ صندوق الزكاة بقرار من مجلس الوزراء تحت رقم (49) لسنة (1433هـ — الموافق 2012م) ليكون الجهة الرسمية والوحيدة لجباية الزكاة، ومن ثم صدر قرار من حكومة الوحدة الوطنية تحت رقم (97) لسنة 2021م بشأن نقل تبعية صندوق الزكاة من الهيئة العامة للأوقاف والشؤون، الإسلامية إلى مجلس الوزراء (تقرير صندوق الزكاة 2023).

3-3 الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة:

إن الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية والمتمثلة في المقابلات الشخصية لها أهمية كبيرة للحصول على معلومات ذات مصداقية من خلال جمعها ودراستها وتحليلها لتعزيز قيمة البحث ليصبح ذا قيمة علمية، التي من خلالها يمكن للباحث الوصول إلى نتائج واستنتاجات وتقديم توصيات نهاية البحث.

نتائج المحور الأول: التحديات التنظيمية والإدارية:

ما هي التحديات التنظيمية والإدارية التي توجه تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته؟
يهدف هذا المحور الى التعرف على ما هي التحديات التنظيمية والإدارية التي توجه تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور: -
من خلال الإجابة المتحصل عليه على أسئلة المحور الآتي: ويشمل الأول على خمس أسئلة فرعية

1. هل توجد سياسات ولوائح واضحة تُنظم عملية جمع وتوزيع زكاة عروض التجارة؟

أوضحت نتائج الدراسة اتفاق المشاركين على وجود إطار تنظيمي معتمد يضبط عمليات جمع وتوزيع زكاة عروض التجارة، حيث أشير إلى أن صندوق الزكاة والجهات المختصة أصدرت لوائح وسياسات تحدد آليات الصرف والتوزيع بوضوح. كما تم التأكيد على وجود نشرات توعوية ودلائل إجرائية تُسهّم في تبسيط الفهم وتوضيح الإجراءات للمعنيين. وتوجد كذلك تنظيمات داخلية تُنظم سير العمل الإداري والفني داخل المكاتب، بما يضمن انسيابية الأداء وكفاءة التنفيذ. وأجمع المشاركون على أن وجود سياسات واضحة يُعدّ عنصراً أساسياً في تحقيق الشفافية وضمان كفاءة النظام الزكوي واستدامة نتائجه.

2. هل الأدوار والمسؤوليات واضحة بين الموظفين في صندوق الزكاة؟

أظهرت المقابلات وجود تفاوت في وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل صندوق الزكاة، نتيجة لاختلاف مستوى التنظيم الإداري بين المكاتب. وأفاد المشاركون بوجود توزيع مبدئي للمهام وفق التخصصات الوظيفية، ما يعكس وجود بنية تنظيمية أساسية لكنها غير مكتملة. كما برزت الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين المكاتب وتفعيل هيكل إداري موحد يوضح المهام بدقة ويمنع التداخل الوظيفي. ومن ثم، يمكن القول إن وضوح الأدوار يرتبط بمدى تطبيق الأنظمة الإدارية وتكاملها، وهو ما يستلزم تطوير إطار تنظيمي شامل يعزز الكفاءة الإدارية ويضمن توزيع المسؤوليات بوضوح وعدالة.

3. هل توجد أي تحديات في التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل الصندوق؟

تشير النتائج إلى أن التنسيق بين الإدارات يتم بفعالية عامة، إذ سادت أجواء التعاون والتفاهم بين مختلف الإدارات، دون معوقات تذكر. وبيّنت الآراء أن العلاقة بين الإدارات تتسم بالانسجام واحترام الأدوار المتبادلة، مع وجود نوع من المنافسة الإيجابية، خصوصاً في مهام الجباية، ما يسهم في رفع مستوى الأداء. وتدل هذه المؤشرات على أن صندوق الزكاة يتمتع ببيئة تنظيمية داعمة تتيح تواصلًا فعليًا بين وحداته، مما يجعله مثلاً على التنسيق الإداري الناجح الذي يُسهم في تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة.

4. كيف تُقيم مستوى الدعم الإداري لتطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة؟

أظهرت آراء المشاركين تفاوتاً واضحاً في تقييم مستوى الدعم الإداري، وهو ما يعكس اختلافاً في مستوى الكفاءة التنظيمية بين المكاتب. فقد أشار بعضهم إلى ضعف أداء المحاسبين وقلة تعاون أصحاب الأعمال، مما يحدّ من فعالية التطبيق. وأكد آخرون أن النظام يعتمد بشكل كبير على المبادرة الفردية للمكلفين لغياب أوامر تنفيذية ملزمة، ما يقلل من قوة الدعم الإداري. في المقابل، اعتبر

بعض المشاركين أن الدعم الإداري جيد نسبيًا في بعض الجهات التي تمتلك تنظيمًا أكثر كفاءة. وخلص التحليل إلى أن هناك فجوة بين المكاتب في مستوى الدعم الإداري، ناجمة عن غياب توحيد السياسات وضعف الإلزام المؤسسي، مما يستدعي إصدار تعليمات واضحة وتكثيف التدريب الإداري لضمان تطبيق أكثر فعالية واستدامة.

الاستنتاج: تُظهر النتائج أن الدعم الإداري لا يزال دون المستوى المطلوب في بعض المكاتب نتيجة ضعف التشريعات والتنسيق المؤسسي. لذا يُوصى بتعزيز الإطار التنظيمي، وتوحيد الإجراءات، وتفعيل التدريب الإداري المستمر لضمان كفاءة التطبيق وتحسين الأداء العام.

5. ما أبرز المعوقات الإدارية التي تؤثر على كفاءة العمل في جمع الزكاة وتوزيعها؟

أجمع المشاركون على وجود معوقات إدارية تُعيق كفاءة عمل مكاتب الزكاة، وإن تفاوتت درجة تأثيرها من مكتب لآخر. تمثلت أبرز هذه المعوقات في غياب قرارات رسمية تلزم أصحاب الأموال بدفع زكاتهم، مما يضعف الامتثال الطوعي ويحدّ من فاعلية الجباية. كما أُشير إلى نقص التفصيل في اللوائح المنظمة للعمل الزكوي، الأمر الذي يؤدي إلى غموض في الإجراءات وصعوبة في التنفيذ، وهو ما يعكس فجوة بين النص القانوني ومتطلبات التطبيق العملي. كذلك، برزت مشكلة ضعف دقة البيانات الخاصة بالمستحقين، مما يصعب عملية التحقق من الأهلية ويؤدي إلى أعباء إدارية إضافية تؤثر على كفاءة التوزيع. وتؤكد الآراء أن غياب قواعد بيانات إلكترونية دقيقة يمثل تحديًا جوهريًا أمام تحسين كفاءة الإدارة الزكوية.

الاستنتاج: تتمثل أهم المعوقات الإدارية في غياب الإلزام القانوني لأصحاب الأموال، وضعف اللوائح التفصيلية، وصعوبة التحقق من بيانات المستحقين نتيجة غياب أنظمة معلومات متطورة. لذا يُوصى بتحديث الإطار التشريعي وتطوير قواعد بيانات موثوقة، لضمان شفافية وعدالة جمع الزكاة وتوزيعها بكفاءة عالية.

المحور الثاني: الموارد البشرية:

المحور الثاني: الموارد البشرية المؤهلة: ويقصد به يجب على الموظفين امتلاك المهارات اللازمة ومعرفة كيفية احتساب زكاة المال، الموظفون المدربون والمؤهلون يمكنهم تنفيذ عمليات المحاسبة بدقة وكفاءة أكبر.

هدف هذا المحور الى قياس ما مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة وأثرها على كفاءة تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور: -
من خلال الإجابة المتحصل عليها على لأسئلة المحور الآتية:

1. ما مستوى تأهيل الموظفين في صندوق الزكاة في مجال المحاسبة الإسلامية؟

تظهر الآراء المتعلقة بتأهيل موظفي مكاتب الزكاة في المحاسبة الإسلامية تباينًا واضحًا يعكس اختلاف البيئات المهنية ومستوى التدريب المؤسسي بين المكاتب. فبعض الآراء تشير إلى أن التأهيل يتم بشكل أساسي من خلال الممارسة العملية اليومية، مع وجود دورات تدريبية دورية يشرف عليها الصندوق، تساهم في تراكم الخبرات ورفع الكفاءة المهنية. كما رُصدت مؤشرات إيجابية على وجود برامج متخصصة تناول الجوانب الفنية في المحاسبة الإسلامية، مما يعزز الكفاءة ويعكس جهودًا مؤسسية جادة. في المقابل، اعتبر بعض المشاركين أن التأهيل لا يزال في مستوى مقبول فقط، مع وجود فجوة واضحة بين المطلوب والمتحقق، خاصة في الجوانب الشرعية والمحاسبية الدقيقة. كما أشار آخرون إلى ضعف نسبي في بعض المكاتب نتيجة غياب برامج تدريبية مستمرة أو قصور في التكوين العلمي. بينما وصفت مكاتب أخرى مستوى التأهيل فيها بأنه "جيد جدًا"، ما يعكس تنظيمًا مؤسسيًا أفضل. هذا التباين في الآراء يكشف غياب معايير موحدة لتأهيل الكوادر الزكوية في مجال المحاسبة الإسلامية.

الاستنتاج: يتراوح مستوى تأهيل موظفي الزكاة بين الجيد والضعيف حسب البيئة المؤسسية ومدى فاعلية التدريب. ويوصى بتوحيد برامج التدريب وفق معايير شرعية ومحاسبية معتمدة، لضمان كفاءة الأداء والالتزام الشرعي في تطبيق الزكاة.

2. هل يتم توفير برامج تدريبية متخصصة للموظفين بشكل دوري؟

تشير البيانات إلى تفاوت كبير في انتظام واستمرارية البرامج التدريبية بين مكاتب الزكاة المختلفة. فبينما أظهرت بعض المكاتب تحسنًا في السنوات الأخيرة من خلال تنظيم برامج أكثر انتظامًا، إلا أن غالبية الردود أكدت محدودية التدريب واقتصاره على دورات تُعقد مرة واحدة سنويًا، ما يقلل من أثرها في تطوير المهارات المتخصصة. وتبين أن بعض المكاتب تضع خططًا سنوية تشمل محاور فقهية ومحاسبية متنوعة، وهو مؤشر إيجابي على الاهتمام المؤسسي بالتطوير. في المقابل، أكدت آراء أخرى غيابًا تامًا لأي برامج تدريبية، مما يعكس ضعف الاهتمام المؤسسي بالتأهيل المستمر. ويُلاحظ أن غياب سياسة مركزية واضحة يسبب تفاوتًا في فرص التدريب بين المكاتب، ويؤثر على العدالة في تطوير الكوادر البشرية وعلى الكفاءة العامة لأداء الموظفين.

الاستنتاج: رغم وجود تحسن نسبي في بعض المكاتب، إلا أن غياب الانتظام والتباين في التنفيذ يعكس قصورًا في التخطيط. ويوصى بوضع سياسة مركزية واضحة تضمن دورية البرامج وتخصصها، مع متابعة نتائجها لرفع مستوى الكفاءة المهنية في جميع الفروع.

3. إلى أي مدى يتمتع الموظفون بالمهارات اللازمة لاستخدام الأنظمة الحديثة في المحاسبة؟

تُظهر الآراء تفاوتاً في مستوى المهارات التقنية للموظفين، هناك تفاوت في الكفاءة، فبعض الموظفين يمتلكون مهارات ممتازة في استخدام الأنظمة المحاسبية الحديثة، بينما يمتلك آخرون مستوى مقبولاً يؤهلهم لأداء مهامهم بكفاءة معقولة. وأشار إلى أن دعم ديوان الزكاة في توفير الإمكانيات التقنية كان له أثر ملموس في تحسين الأداء ورفع الكفاءة. كما أكد عدد من الآراء أن الموظفين يتمتعون بخبرة جيدة نتيجة الممارسة العملية والدورات التدريبية، غير أن تفاوت المهارات يعود لاختلاف مستوى الخبرة والدعم المؤسسي. كما سُجلت بيانات عمل تتميز بتدريب فعال على الأنظمة الرقمية، ما يعكس تفاوتاً في الموارد التقنية بين المكاتب.

الاستنتاج: هناك تفاوت في المهارات التقنية للموظفين، مع وجود فروق فردية ناتجة عن اختلاف التدريب والدعم المؤسسي. ويوصى بتوسيع التدريب في الأنظمة المحاسبية الحديثة وتوفير الموارد التقنية بشكل متوازن لضمان كفاءة متساوية في جميع المكاتب.

4. هل توجد خطط واضحة لتطوير الموارد البشرية في الصندوق؟

تباينت الآراء بشأن وجود خطط لتطوير الموارد البشرية في صندوق الزكاة. بعض الردود أشارت إلى وجود خطط تطويرية تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر البشرية، وهو ما يعكس توجهاً تنظيمياً نحو الاستثمار في العنصر البشري. في المقابل، ذكرت آراء أخرى غياب اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة الليبي، معتبرة ذلك عائقاً مؤسسياً يحد من تطوير الموارد البشرية. كما أكد عدد من المشاركين غياب مؤشرات ملموسة على وجود خطط تطوير فعالة، إذ تظل الأفكار في إطار التوجه النظري دون تنفيذ حقيقي. هذا الوضع يُضعف من أثر التطوير على بيئة العمل الحالية ويقلل من فاعلية الأداء المؤسسي.

الاستنتاج: تتباين الآراء بين من يرى بوادر لتطوير الموارد البشرية ومن ينفي وجود خطوات عملية. ويوصى بوضع استراتيجية مؤسسية واضحة ومعلنة لتأهيل الكوادر، تستند إلى لائحة تنفيذية محكمة تضمن استدامة التطوير وتحقيق التميز المؤسسي.

5. ما هي أبرز التحديات التي تواجه الموظفين أثناء تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة؟

أظهرت الآراء تبايناً في مدى إدراك التحديات الميدانية. ففي بعض المكاتب لم تُسجل صعوبات تُذكر نتيجة وجود كوادر مؤهلة ومتمرسه، مما سهّل تطبيق الإجراءات المحاسبية. أما في مكاتب أخرى، فبرزت تحديات تتعلق بضعف وعي التجار بقيمة أموالهم أو بتحديد النصاب والموعود الشرعي لإخراج الزكاة، ما يخلق صعوبات فقهية وفنية تتطلب تعاوناً بين المكلفين وموظفي الزكاة. كما أن غياب بعض الردود قد يعكس ضعف التجربة العملية أو الحذر في تناول قضايا شرعية معقدة.

الاستنتاج: تتراوح التحديات بين غياب شبه تام في بعض المكاتب، إلى صعوبات تتعلق بضعف الوعي الشرعي لدى المكلفين. ويوصى بتعزيز التوعية المالية والشرعية لأصحاب الأموال، وتطوير أدوات إرشادية مبسطة لتيسير حساب الزكاة وضمان دقة تطبيقها.

6. هل لديك أي ملاحظات إضافية؟

رغم قلة الملاحظات الإضافية، إلا أنها كانت ذات دلالة مهمة، حيث أكدت على ضرورة الجمع بين التأهيل الشرعي والتخصص المحاسبي في اختيار موظفي الزكاة، إذ لا يكتمل نجاح العمل الزكوي إلا بتكامل الجانبين. كما شددت الآراء على أهمية تطبيق اللائحة التنفيذية لقانون الزكاة باعتبارها المرجعية القانونية المنظمة لمهام الموظفين وصلاحياتهم. بعض المشاركين امتنعوا عن إبداء الملاحظات، مما قد يشير إلى رضا عام عن الأداء أو ضعف المشاركة في وضع السياسات التطويرية.

الاستنتاج: تؤكد الملاحظات أهمية الدمج بين المعرفة الشرعية والمهنية في تكليف العاملين، والالتزام باللوائح التنفيذية لضمان الانضباط المؤسسي. ويوصى بتضمين هذه المعايير في سياسات التوظيف والتأهيل لضمان جودة واستدامة الأداء الزكوي.

المحور الثالث: البنية التحتية التقنية:

يقصد به الأنظمة والأدوات التكنولوجية المستخدمة في عمليات جمع ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بالزكاة، يهدف هذا المحور إلى مدى توفير البنية التحتية التقنية وأثر على تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمدينة مصراته وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور: -

1. هل يعتمد الصندوق على أنظمة محاسبية إلكترونية لتسجيل بيانات الزكاة؟

يتضح أن صندوق الزكاة يعتمد بشكل واسع على الأنظمة الإلكترونية في إدارة البيانات والعمليات المحاسبية، من مرحلة الجباية إلى الصرف، ما يعكس تكاملاً في العمل الرقمي داخل المنظومة. تُعد الحواسيب أداة أساسية في التوثيق والمتابعة وإعداد التقارير، ما يدل على تحول رقمي فعلي يساهم في رفع الكفاءة وتقليل الأخطاء وتعزيز الشفافية.

الاستنتاج: يعتمد الصندوق على أنظمة محاسبية إلكترونية متطورة، ويوصى بتطويرها المستمر وتدريب الموظفين على استخدامها لضمان جودة الأداء المؤسسي.

2. ما مدى كفاءة هذه الأنظمة في تسهيل العمليات المحاسبية؟

أظهرت الآراء رضا عامًا عن كفاءة الأنظمة الإلكترونية، إذ وُصفت بأنها جيدة إلى ممتازة في تسهيل المهام وتنظيم العمل وتقليل الأخطاء. كما تساهم في توثيق مصاريف الزكاة بدقة، مما يعزز الشفافية والرقابة.

الاستنتاج: الأنظمة الإلكترونية تتمتع بكفاءة عالية وتدعم الأداء المؤسسي بفاعلية، ويوصى بتطويرها المستمر وتوسيع استخدامها مع تدريب الكوادر لضمان فاعليتها.

3. هل تواجهون أي صعوبات تقنية أثناء استخدام الأنظمة؟

تشير البيانات إلى أن الصعوبات التقنية محدودة جداً أو شبه معدومة، مما يعكس استقرار البنية التقنية وجودة الدعم الفني. كما أن كفاءة تدريب الموظفين ساعدت في تجاوز العقبات التقنية البسيطة.

الاستنتاج: الصعوبات التقنية نادرة بفضل جاهزية البنية التحتية وكفاءة المستخدمين، ويوصى بالحفاظ على هذا المستوى وتوفير الدعم الفني والتحديثات الدورية.

4. هل توجد خطط لتطوير البنية التحتية التقنية للصدوق؟

تباينت الآراء بين من يؤكد وجود خطط تطوير واضحة تستند إلى البرامج السنوية للصدوق، ومن ينفي وجودها، مما يعكس ضعف التواصل الداخلي وعدم وضوح الرؤية لدى بعض المكاتب. هذا التفاوت قد يحد من توحيد الجهود التقنية داخل المؤسسة.

الاستنتاج: توجد تفاوتات في وضوح خطط التطوير التقنية، ويوصى بتوحيد الرؤية وتعزيز الشفافية ومتابعة التنفيذ لضمان جاهزية البنية التحتية واستدامتها.

5. هل لديك أي ملاحظات إضافية؟

وردت ملاحظة واحدة أكدت أهمية الربط بين تطوير البنية التقنية والتحسين الإداري، بينما غابت الملاحظات من أغلب المشاركين، ما يشير إلى ضعف ثقافة التغذية الراجعة والمشاركة في اقتراح التحسينات.

الاستنتاج: تؤكد الملاحظات ضرورة التكامل بين التطوير التقني والإداري، ويوصى بتعزيز ثقافة المشاركة المؤسسية وتشجيع الموظفين على تقديم الملاحظات لدعم التحسين المستقبلي.

المحور الرابع: التشريعات والسياسات:

هدف هذا المحور إلى قياس التشريعات والسياسات الحالية وهي كافية لدعم تطبيق فعال لمحاسبة زكاة عروض التجارة في صدوق الزكاة بمدينة مصراته، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور: -

من خلال الإجابة المتحصل عليه على أسئلة المحور الآتي:

1. هل تتوافر تشريعات واضحة تُحدد كيفية تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة؟

أجمعت الآراء على أن هناك تشريعات واضحة تُنظم تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في ليبيا، تستند إلى قرارات وقوانين رسمية صدرت منذ سبعينيات القرن الماضي، مما يشير إلى وجود أساس قانوني متين ومرجعية تشريعية راسخة. وأكدت الردود أن هذه التشريعات متوفرة رسمياً داخل صدوق الزكاة وتُستخدم كمرجع أساسي في تنظيم العمل والإجراءات المتعلقة بالجباية والتوزيع. كما أوضحت الآراء أن المرجعية الشرعية الإسلامية توضح أحكام زكاة عروض التجارة بشكل مفصل، ما يعزز التكامل بين الإطار القانوني والفقهية. وقد وُصفت هذه التشريعات بأنها واضحة ومباشرة، وتساعد في تحقيق الانضباط في التطبيق العملي، بينما امتنعت بعض الجهات عن إبداء الرأي، ويُحتمل أن ذلك يعود إلى ضعف المعرفة أو المشاركة المحدودة في الجوانب التشريعية.

الاستنتاج: توجد تشريعات واضحة ومنظمة لتطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة، مدعومة بأساس قانوني ومرجعية شرعية متكاملة. ويوصى بالاستمرار في تحديث هذه التشريعات ونشرها بين العاملين لضمان الاتساق بين النص القانوني والتطبيق العملي.

2. هل يتم تحديث التشريعات بشكل دوري لمواكبة التطورات؟

أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في الآراء حول مدى تحديث التشريعات الخاصة بزكاة عروض التجارة. حيث أشار بعض المشاركين إلى أن آخر تحديث رسمي صدر في عام 2005م، وهو ما يشير إلى غياب التحديثات الحديثة وعدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية والتقنية. في المقابل، أوضح آخرون أن التحديثات تتم بشكل دوري، وإن لم تكن موحدة أو معلنًا عنها في جميع المكاتب. كما أن امتناع عدد من الموظفين عن إبداء الرأي قد يُعزى إلى ضعف التواصل الداخلي أو نقص الوعي بالأنظمة المحدثة، مما يؤثر في التزامهم بالتطبيق الصحيح. وتشير هذه التباينات إلى وجود فجوة تنظيمية تتعلق بعدم وضوح آلية التحديث ونقص الشفافية في تعميمها على العاملين.

الاستنتاج: يتفاوت الوعي بعملية تحديث التشريعات بين العاملين، مما يعكس حاجة ملحة لإرساء آلية مؤسسية واضحة لتحديث التشريعات بشكل دوري، وتعميمها وتدريب الموظفين على مزامينها لتحقيق الانسجام بين النصوص والتطبيق.

3. هل توجد سياسات تحفز الملتزمين بدفع الزكاة من التجار؟

أجمعت الردود على غياب سياسات تحفيزية مؤسسية تشجع التجار على أداء زكاة عروض التجارة. فقد أكد أنه لا توجد حوافز مباشرة تُمنح للملتزمين، مما يعكس ضعفاً في ربط الامتثال الزكوي بأي مكافآت أو امتيازات رسمية. وطرح بعض الآراء فكرة احتساب الزكاة كبديل عن الضرائب كنوع من التحفيز غير المباشر، لكنها لم تُعتمد رسمياً ضمن اللوائح. كما أشير إلى أن الحملات التوعوية والإعلامية تساهم في رفع مستوى الالتزام، لكنها لا تُعد سياسة تحفيزية فعلية، بل تدخل ضمن جهود التثقيف العام. ومن

ثم، يتضح أن هناك نقصاً واضحاً في السياسات التي تحفز المكلفين، رغم أهميتها في تعزيز الامتثال الطوعي وتشجيع التجار على أداء الزكاة بانتظام.

الاستنتاج: لا توجد سياسات تحفيزية واضحة لتشجيع التجار على أداء الزكاة. ويوصى بوضع حوافز عملية مثل الامتيازات الضريبية أو الاعتراف المؤسسي بالمكلفين الملتزمين، لما لذلك من أثر إيجابي في رفع معدلات الامتثال وتحقيق العدالة في التطبيق.

4. كيف تُقيم دور التشريعات في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال الزكاة؟

اتفقت الآراء على أن التشريعات المنظمة للزكاة تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إعادة توزيع الثروة وتخفيف الفوارق الطبقيّة. فالزكاة تُعتبر نظاماً شرعياً ملزماً للأغنياء بدفع جزء من أموالهم للفقراء والمحتاجين، ما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي. كما أكد أن الزكاة تلعب دوراً اقتصادياً مهماً في تنشيط الدورة المالية ودعم الاستقرار المجتمعي عبر توزيع الدخل بشكل متوازن. وأشار المشاركون إلى أن العدالة لا تتحقق بسنّ التشريعات فقط، بل تتطلب التزاماً عملياً دقيقاً في توجيه الأموال إلى مستحقيها بشفافية. وقد وصف العديد من الآراء الإطار التشريعي الحالي بأنه جيد جداً من حيث التأثير، مع الدعوة لتحسين آليات الرقابة لضمان العدالة في التنفيذ.

الاستنتاج: تلعب التشريعات الزكوية دوراً حيوياً في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التوزيع العادل للثروة ودعم الفئات المحتاجة. ويوصى بتطوير هذه التشريعات وتعزيز آليات الرقابة والشفافية لضمان وصول الزكاة لمستحقيها بفعالية واستدامة.

المحور الخامس: فعالية تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة:

يهدف هذا المحور إلى قياس مادي فاعلية تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة بصندوق الزكاة مصراته وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور: -

1. ما مدى وضوح الإجراءات المتبعة لحساب قيمة الزكاة المستحقة؟

تبين من الآراء أن هناك قدرًا كافيًا من الوضوح والتنظيم في الإجراءات الخاصة بحساب زكاة عروض التجارة، مع تفاوت بسيط في التصورات حول دقة التفاصيل، ومن تم التأكيد على أن الجوانب المحاسبية المتعلقة بزكاة الأصناف منصوح عليها شرعاً بشكل واضح، كما أن الإجراءات المعتمدة تشمل طرقاً عملية متداولة، كقسمة القيمة على 40 أو ضربها بنسبة 2.5%، ويُعد هذا مؤشراً على وجود نظام محاسبي واضح وسهل التطبيق.

2. هل يتم تنفيذ عمليات المحاسبة بدقة وكفاءة؟

أظهرت الإجابات اتفاهاً عاماً على أن العمليات المحاسبية تنفذ بدقة وكفاءة مقبولة إلى عالية. تكررت الإشارة إلى استخدام النسب المئوية والجداول الإلكترونية في تنفيذ العمليات، مما يساهم في التنظيم ويقلل نسبة الخطأ البشري، ويدل على توظيف جيد للأدوات الرقمية؛ لدعم الأداء المحاسبي في الصندوق.

3. كيف تُقيم مستوى رضا المستفيدين من خدمات الصندوق؟

أظهرت الآراء تبايناً نسبياً في تقييم مستوى رضا المستفيدين. حيث تم تقديره في بعض الردود على أنه "جيد جداً" أو "ممتاز"، في حين رأى آخرون أنه "جيد" مع إقرار بصعوبة تحقيق رضا جميع المستفيدين. يُظهر هذا التفاوت أن الرضا العام موجود ولكن ليس مطلقاً، مما يتطلب متابعة مستمرة لجودة الخدمات واستيعاب التغذية الراجعة من الفئات المستهدفة.

4. ما أثر تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة على تحسين أداء الصندوق؟

تشير البيانات إلى أن تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة أسهم بشكل إيجابي في تحسين أداء الصندوق، سواء من حيث تنظيم العمل أو رفع قيمة الإيرادات الزكوية، تم وصف الأثر بأنه "جيد" إلى "جيد جداً"، مع إشارة إلى نتائج ملموسة وتحسن في كفاءة العمل، وهو ما يعكس فعالية هذا النظام في دعم الاستدامة المالية للصندوق.

5. هل توجد تحديات خاصة تتعلق بقبول التجار لدفع الزكاة؟

تبين وجود تباين في مواقف التجار تجاه دفع الزكاة عبر الصندوق، فقد ذكر أن بعضهم يُفضّل إخراجها بأنفسهم لتحقيق مكاسب معنوية أو دينية، بينما أشار البعض الآخر إلى غياب عوائق حقيقية أمام الدفع الرسمي. في المقابل، تم التأكيد على ضعف رغبة عدد من التجار في التعامل مع الصندوق رسمياً، مما يُعد من أبرز التحديات أمام تفعيل الشامل للمحاسبة الزكوية.

3-4 عرض النتائج ومناقشتها:

أظهرت النتائج أن تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة في صندوق الزكاة بمصراتة يواجه تحديات متشابهة تشمل الجوانب التنظيمية والبشرية والتقنية والتشريعية، مما يكشف عن فجوة بين الإطار النظري لمحاسبة الزكاة والواقع العملي. فعلى الصعيد التنظيمي، تبين وجود قصور في الهيكل الإداري وغياب دليل محاسبي موحد خاص بزكاة عروض التجارة، إضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية داخل الصندوق. تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة السامرائي والشريدة (2019)

حول غياب الإطار المؤسسي الموحد، ومع دراسة قمبر وعمران (2021) التي أشارت إلى الإشكاليات التنظيمية والمحاسبية في صندوق الزكاة الليبي نتيجة غياب المرجعيات المهنية.

أما من ناحية الموارد البشرية، فقد كشفت الدراسة عن نقص الكفاءات المؤهلة في مجال محاسبة الزكاة، مما يؤدي إلى اعتماد مفرط على الاجتهادات الفردية في غياب التدريب الكافي. تتقاطع هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة صالح (2017) حول ضعف تأهيل المحصلين، ومع دراسة الكدي واعيشو (2021) التي شددت على ضرورة إدراج محاسبة الزكاة ضمن المناهج الجامعية.

أما ما يتعلق بالبنية التقنية، أوضحت النتائج وجود ضعف في استخدام الأنظمة الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية، مما يؤثر على سرعة ودقة العمل. وتؤكد دراسة إسلام والزهرة (2023) أهمية تطوير نظام معلومات محاسبي خاص بالزكاة، بينما لاحظت دراسة النيوحي ومصلي (2020) أن أغلب الحسابات الزكوية في ليبيا تُدار يدويًا، مما يستدعي تبني حلول تقنية حديثة. أما على الصعيد التشريعي، فقد تبين أن القوانين الحالية لا تواكب الواقع الاقتصادي ولا توفر معايير دقيقة لتحديد الوعاء الزكوي، وهو ما أكدته دراسة علي (2016) بضرورة تبني معايير محاسبية إسلامية واضحة، كما دعت دراسة درويش وكويد (2022) إلى اعتماد معايير موحدة مثل المعيار الكويتي لمحاسبة الزكاة للحد من اختلاف الاجتهادات. وفيما يخص الإفصاح والالتزام، أوضحت الدراسة أن الصندوق يفتقر إلى نماذج عرض موحدة وإفصاح شفاف، مما يضعف ثقة المكلفين، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة الجاسر (2021) التي بينت انخفاض مستوى الإفصاح في المؤسسات المشابهة. كما تناولت الدراسة مسألة التباين بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للزكاة، مؤكدة الحاجة إلى دليل استرشادي يربط بين المبادئ الشرعية والمحاسبية، كما أوصت به دراسة بكر (2011).

3-5-3 الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال الإجابات المتحصل عليها عند إجراء المقابلات، يمكن استخلاص نتائج تتمثل في:

3-5-1 الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها تم صياغة الاستنتاجات التالية:

1. يواجه صندوق الزكاة بمدينة مصراته تحديات تنظيمية وإدارية تعيق دقة وكفاءة تطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة.
2. هناك نقص واضح في الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال محاسبة الزكاة، مما يؤثر سلبًا على جودة التنفيذ.
3. تعاني البنية التحتية المستخدمة في عمليات تسجيل وتحليل البيانات الزكوية من ضعف ملحوظ، مما يقلل من كفاءة النظام المحاسبي.
4. لا تواكب التشريعات والسياسات المعتمدة حاليًا حيث متطلبات التطبيق الفعلي لمحاسبة الزكاة، وهو يعيق تحقيق أهدافها الشرعية والاجتماعية.
5. لا يوجد نظام محاسبي موحد أو دليل تطبيقي معتمد لمحاسبة زكاة عروض التجارة، مما يجعل العمليات عرضة للاجتهاد الفردي.
6. مستوى الوعي بأهمية محاسبة الزكاة وآليات تطبيقها لا يزال محدودًا لدى العديد من المكلفين بدفع الزكاة وحتى بعض الموظفين.
7. تفتقر المؤسسة إلى برامج تدريب وتطوير مهني مستمر للموظفين العاملين في مجال محاسبة الزكاة.
8. الاعتماد على الأنظمة التقليدية في جمع ومعالجة البيانات يؤثر سلبًا على دقة وسرعة الإجراءات المحاسبية.
9. ضعف التنسيق بين الصندوق والجهات التعليمية والمهنية أدى إلى فجوة في تأهيل المحاسبين الشرعيين.
10. هناك تفاوت كبير في فهم وتطبيق آليات حساب الزكاة بين الموظفين والمكلفين، مما يؤثر على العدالة في التقييم والتحويل.

3-5-2 توصيات الدراسة:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين وتفعيل تطبيق محاسبة زكاة

عروض التجارة:

1. تطوير النظام الإداري لصندوق الزكاة بما يضمن مرونة وكفاءة أكبر في تنفيذ المهام المحاسبية.
2. إعداد برامج تدريب وتأهيل مستمرة للكوادر العاملة في مجال محاسبة الزكاة؛ لتعزيز كفاءتهم المهنية.
3. تحديث البنية التحتية الرقمية وتطوير نظم الحوسبة المحاسبية بما يدعم دقة وسرعة عمليات حساب الزكاة.
4. إصدار دليل إرشادي موحد لتطبيق محاسبة زكاة عروض التجارة، يستند إلى المعايير الشرعية والمحاسبية المعتمدة.
5. تعزيز التعاون بين الصندوق والجامعات الليبية لدمج محاسبة الزكاة في المناهج الدراسية وتخريج كوادر متخصصة.
6. تنفيذ حملات توعوية تستهدف المكلفين بدفع الزكاة لتعزيز فهمهم بالتزاماتهم الشرعية والمحاسبية.
7. اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة الشرعية، خاصة تلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
8. العمل على تطوير نظام رقمي موحد لتحصيل الزكاة إلكترونياً، وتوثيق العمليات المحاسبية بشكل آلي.
9. إنشاء وحدة رقابة وتدقيق داخلي لضمان الالتزام بالضوابط الشرعية والمحاسبية في كافة مراحل تطبيق الزكاة.
10. تصميم دورات تدريبية تخصصية في "محاسبة الزكاة التطبيقية" بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المهنية.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- الحديث الشريف.
- أحمد صالح، هدى دياب. (2017). مشاكل ومعوقات تحديد وعاء الزكاة في النظام المحاسبي. مجلة جامعة القدس المفتوحة.
- إسلام، زروقي محمد، والزهرة، عباسي. (2023). دور نظام المعلومات المحاسبية في إرساء قواعد محاسبة الزكاة: دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس. رسالة ماجستير.
- اعليجة، معمر جمال أحمد. (2020). نموذج مقترح لتطبيق محاسبة الزكاة في الشركات الخاصة وفقاً للفقهاء المالكي.
- عليوة، باسم منير عبد الوهاب. (2022). أثر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على زكاة الاستثمارات بين الأغراض الشرعية والمحاسبية. مؤتمر الزكاة في ليبيا من منظور شرعي وقانوني، 587-620.
- بن أحمد، الجاسر، وعبد المحسن. (2021). مدى التزام شركات المساهمة السعودية بمتطلبات العرض والإفصاح عن الزكاة في التقارير المالية السنوية وفقاً لمعيار الزكاة المعدل: (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (4) 12، 445-446.
- بن قديح، سفيان. (2015). تحديد المركز المالي من وجهة نظر محاسبة الزكاة: دراسة حالة مؤسسة روية لإنتاج المشروبات والعصائر.
- بوحشيشة، سميحة، وبوزق، صليحة. (2012). قواعد حساب الزكاة لبنود القوائم المالية وتحديد الوعاء الزكوي للشركات. جامعة جيجل.
- التقرير العام لصندوق الزكاة. (2023).
- تواتي، محفوظ علي عمران. (2022). مدى اختصاص ديوان المحاسبة بالرقابة على أموال الزكاة والصدقة بالاستناد إلى القانون المالي للدولة واللوائح الصادرة بمقتضاه. الزكاة في ليبيا من منظور شرعي وقانوني.
- حساني، سليم، والعبادي، أحمد. (2024). الوعاء الزكوي لأصول المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، (3) 7، 149-166.
- الخلفي، رياض منصور. (2018). معيار محاسبة زكاة الشركات: دراسة شرعية ومحاسبية وقانونية واقتصادية. جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين.
- شليدة، خميس عبد السلام. (2024). موقف الفكر الإسلامي من النظرية المحاسبية: دراسة نظرية. (مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 101-121).
- دروم، كاظم. (2020). تكييف الشركات التجارية في القانون التجاري مع أحكام الفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية. المجلة الجزائرية للاقتصاد الإسلامي.
- درويش، عمار، وكويد، سفيان. (2022). المعالجة المحاسبية لتحديد وعاء زكاة الشركات التجارية: دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير، (4) 10، 131-145.
- الذبية، زياد عبد الحليم سمحان حسين محمد. (2010). دراسات محاسبية إسلامية. دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.
- الزهرة، إسلام. (2019). محاسبة الزكاة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة كوندور. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية.
- السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن، والشريفة، نادية عبد الجبار. (2019). التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة وتطبيقاتها: دراسة تحليلية لعينة من مدققي الحسابات والأكاديميين في مملكة البحرين. المؤتمر السابع للزكاة والتنمية، البحرين، المنامة.
- اعمار، سمية. (2017). مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المراجعة الإسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) في المصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية.
- سند، عبد الرزاق سعيد قائد. (2022). الفرق بين الزكاة والضرائب. في المؤتمر العلمي العالمي الثاني لكلية الشريعة والقانون: الزكاة في ليبيا من منظور شرعي وقانوني (ص 22-23). الجامعة الأسمرية الإسلامية.
- الشاوش، محمود الزروق. (2014). محاسبة الزكاة: أصول فقهية وتطبيقات علمية. دار الكتاب الوطنية، بنغازي.
- شموط، محمد مروان. (2022). دور التنضيف وكيفية في حساب زكاة عروض التجارة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، (1) 6، 69-98.
- صالح، هدى دياب أحمد. (2018). مشاكل ومعوقات تحديد وعاء الزكاة في النظام المحاسبي لدى شركات المساهمة السودانية: دراسة تحليلية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية.
- عبد القادر، عبادة، وبوغالم، الحبيب. (2015). محاسبة زكاة الشركات بين النظرية والتطبيق.

- عبد الله، محمد قادر جبرائيل. (2022). طرق احتساب الزكاة في الاقتصاد الإسلامي: محاسبة زكاة الذهب والفضة والنقود المعاصرة، (1)49، 513-540.
- علي، مشيرة عبد الله أحمد. (2016). المشاكل المحاسبية لتحديد وقياس وعاء زكاة المستغلات وزكاة عروض التجارة. جامعة شندى.
- ليبيا. (1997). القانون رقم 13 لسنة 1997 بشأن الزكاة ولائحته التنفيذية.
- القرضاوي، يوسف. (2010). فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة. دار الشروق.
- قمبر، جميلة سعيد، وعمران، سمية عمار. (2021). الإشكاليات التي تواجه تطبيق محاسبة زكاة الشركات المساهمة بصندوق الزكاة الليبي من وجهة نظر العاملين. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 18، 84-118.
- الكدي، حسين خليفة، وعيشو، عمران عبد الله. (2021). مدى الإدراك بضرورة تدريس محاسبة الزكاة والمقومات اللازمة لنجاح إدراجها في برامج التعليم المحاسبي.
- ملك، حسام أيمن طه. (2020). مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة. جامعة الشرق الأوسط.
- النيجوي، إسماعيل محمد، ومصلي، محمد يوسف. (2020). واقع المحاسبة لزكاة عروض التجارة في ليبيا: دراسة استطلاعية على مكتب صندوق الزكاة مصراتة. مجلة البحوث الأكاديمية، 15، 494-512.
- رفيدة، حاتم الهاشمي سليمان. (2025). الصعوبات والإشكاليات التي تواجه المحاسبين في ليبيا عند تحديد وعاء زكاة عروض التجارة. رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا – مصراتة.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (AAOIFI).
- AAOIFI. (2021). Shari'ah Standards: Standard No. 2 - Zakah on Trading Goods. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

Factors affecting the application of trade offer accounting A field study on the Zakat Fund in Misrata.

Prof. Ibrahim Ali Abushaiha & Mr. Yousef Mukhtar Safar

Abstract

The study aims to identify the factors that affects the application of "ZAKAT accounting of trade offers" in the city of Misrata. In order to achieve the desired objectives of this study, a descriptive analytical approach was adopted to analyse the impact of a number of field, administrative, technical and legislative factors on the effectiveness of applying Zakat accounting for trade offers. and interviews were approved as data collection tools and were conducted to employees and officials of the Zakat fund as well as its beneficiaries to gather comprehensive data.

The study has concluded that Misrata Zakat fund is facing administrative and organizational challenges which affects the accuracy and efficiency of their services as well as a shortage of qualified specialist human resources in Zakat accounting. Technical infrastructure is lagging behind in terms of data processing of the registration and accounting software. The study also shows that legislations and policies are insufficient in line with the requirements of the actual application of the zakat of trade offers. The study recommended the necessity of modernizing the legislative framework and developing administrative work systems as well as providing appropriate training for employees. Another recommendation is to strengthen the technical systems that supports the implementation of Zakat accounting effectively and orderly.

Key words:

Zakat, Zakat accounting, trade offerings, Zakat fund, descriptive analytical approach, Libya.